معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني
- قراءة تداوليّة –

أ.محمد لمين مقرود
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة
المشرف: أ.د صالح خديش
جامعة عباس لغرور – خنشلة-

ملخص البحث:

تعدُّ نظريةُ "معنى المعنى" من أهمّ النظريّات التي أفرزها البحثُ البلاغيُّ العربيُّ، وجعلَها أساسا من الأسس التي بنى عليها صرحَ علمِ البلاغة، والمتأمِّل في تلك النظرية يجد تقاربا كبيرا بينها وبين ما أفرزه الدرسُ التداوليُّ الحديث.

الكلمات المفتاحيّة: المعنى، معنى المعنى، الجرجاني، بلاغة، تداوليّة.

Summary:

The theory of the meaning of meaning is one of the most important theories produced by the Arab rhetorical research, and it has become one of the foundations on which the science of rhetoric has been built, and the contemplator in this theory finds a great approximation between them and the results of the modern deliberative lesson.

Key words: meaning, meaning of meaning, Aljerjani, Rhetoric, Pragmatic.

البحث:

يحتلّ المعنى والبحث فيه الحيّز الأكبر في البلاغة العربية، فهو الخيط الرابط بين أبوابها ومباحثها، وقد أدّى هذا الاهتمام بالمعنى من البلاغيين إلى التوسّع في إشكاليّاته المختلفة، ومن أهمّ تلك الإشكاليّات إشكاليّة تزايد المعاني واتّساعها، والذي أفرز نظرية مكتملة في ذلك، اصطلح عليها عبد القاهر الجرجانيّ (ت: 471ه) "معنى المعنى"، وسنحاول في هذا البحث أن نضع تلك النظريّة ضمن سياق البحث التداوليّ المعاصر؛ بأن نستخرج منها إجابات لإشكاليّات هذا البحث، مقارنين لها – في الوقت ذاته - بما أفرزه هذا البحث من مفاهيم ونظريّات، مفترضين – منذ البداية - تقاربا بينهما.

1 . معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني:

1 . 1. مفهوم معنى المعنى:

المعنى في اللغة هو من "عنى"، تقول: عنى بقوله كذا، أي أراد، يعني عناية، ومعنى الكلام ومعناته واحد، تقول: عرفت ذلك في معنى كلامه، ومعناة كلامه، وفي معنى كلامه

أما في الاصطلاح، يقول **الشريف الجرجاني**(ت:816ه):«**المعاني** هي الصورة الذهنية، من حيث إنّه وضع بإزائها الألفاظ و الصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنها تقصد باللفظ سمّيت مفهوما، ومن حيث إنها مقول في جواب"ماهو" سميت ماهيّة، ومن حيث ثبوتها في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازها عن الأغيار سميت هوية»[(1)].

ويقول **الكفوي** (ت:1094ه):«المعنى هو المفهوم من ظاهر اللفظ، و الذي نصل إليه بغير واسطة»[(2)].

أما **معنى المعنى** فسننطلق في تعريفه من كلام عبد القاهر نفسه؛ إذ يقول:«الكلام على ضربين؛ ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيد، وبالانطلاق عن "عمرو" فقلت : عمرو منطلق، وعلى هذا القياس، وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل، وقد مضت الأمثلة فيها مشروحة مستقصاة، أو لاترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر، أو قلت :طويل النجاد، أو قلت في المرأة :نؤوم الضّحى، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السّامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانيا هو غرضك، كمعرفتك من "كثير رماد القدر" أنّه مضياف، و من "طويل النجاد" أنّه طويل القامة، ومن "نؤوم الضحى" في المرأة أنها مترفة ومخدومة، لها ما من يكفيها أمرها. و كذلك إذا قال: رأيت أسدا، ودلّك الحال على أنّه لم يرد السّبع، علمت أنه أراد التشبيه، إلاّ أنّه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز

---

(1)- الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: مجموعة محققين، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت لبنان، ص104.

(2)- أبو البقاء الكفوي: الكليّات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، دط، دت، ص 841، 842.

عن الأسد في شجاعته، و كذلك تعلم من قوله : بلغني أنك تقدم رجلا وتؤخر أخرى؛ أنه أراد التردّد في أمر البيعة واختلاف العزم في الفعل وتركه، على ما مضى من الشرح».[3]

هذا النص يؤسس فيه **الجرجاني** لمسألة في تقسيم الكلام من حيث دلالته على المعنى؛ حيث يرى أنّ هناك نوعين من الكلام:

النوع الأول: هو الذي يدلّ على معناه من لفظه وحده؛ فهو كلام ترتبط دلالته بتلفّظه، فبمجرد أن يلفظه المتكلّم يفهم السامع معناه، و من أمثلته ما يلي:

1 . خرج زيد.

2 . عمرو منطلق.

ففي **المثال الأول** إخبار عن خروج زيد على الحقيقة، و في **المثال الثّاني** إخبار عن انطلاق عمرو على الحقيقة، وقد دلاّ على معنييهما دلالة مباشرة، تفهم بمجرد التلفّظ بذلك الكلام؛ ذلك "أنّ الغرض مدلول عليه بمعنى اللفظ الذي يقتضيه الوضع اللغوي، ويسمّى هذا الذي يفهم من ظاهر اللفظ **المعنى**".[4]

النوع الثاني: هو الذي لايدلّ على معناه من لفظه وحده؛ فهو كلام يحمل معنيين، معنى ظاهر يوجبه التلفظ، ومعنى ثان يوجبه ذلك المعنى الظاهر، وهذا المعنى هو الذي يقصده المتكلم، ومن أمثلته:

1 .كثير رماد القدر.

2 .طويل النجاد.

3 .نؤوم الضحى.

4 .رأيت أسدا.

5 .بلغني أنك تقدم رجلا وتؤخر أخرى.

ففي هذه الأمثلة كلها لا يدرك المعنى المقصود من مجرد اللفظ، ولكن اللفظ يدل على معنى، يُتَّخذ سبيلا للاستدلال على المعنى المقصود؛ ففي **المثال الأول** يدلّ معناه اللفظي على كثرة رماد قدره، لكن المعنى المقصود هو أنه مضياف. وفي **المثال الثاني** يدل معناه اللفظي على طول حمائل سيفه، لكن المعنى المقصود أنه طويل القامة، وفي **المثال الثالث** يدلّ معناه اللفظي أنّ المرأة تنام وقت الضحى، لكن المعنى المقصود هو أنها امرأة مترفة مخدومة، وفي **المثال الرابع** يدل معناه اللفظي على أنه رأى أسدا أي سبعا، لكن المعنى المقصود هو أنه رأى شخصا لايتميز عن الأسد في شجاعته، وكذلك في **المثال الخامس** يدل معناه اللفظي على أنه قدَّم إحدى رجليه و أخَّر الأخرى، لكنّ المعنى المقصود هو التردّد واختلاف العزم في الفعل و تركه.

فهذه الأمثلة كلّها تؤكد أن هناك دلالتين على المعنى:

1 .دلالة مباشرة: وهي التي تدل على المعنى باللفظ وحده.

---

[3] -عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 263.

[4] - شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 29.

2 .دلالة غير مباشرة: وهي التي لا تدلّ على المعنى باللفظ وحده، ولكن بدلالة ثانية تتجاوز اللفظ، يسمّي عبد القاهر الأولى **المعنى**، ويسمّي الثانية **معنى المعنى**، وفي ذلك يقول:«وإذا عرفت هذه الجملة، فهِهنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول **المعنى ومعنى المعنى**، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ و الذي تصل إليه بغير واسطة، و بـمعنى المعنى أن تعقل من اللّفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر، كالذي فسّرت لك ».[5]

فـ**المعنى** هو ما يحصل من تعبير عن غرض المتكلّم بدلالة معاني الألفاظ الوضعية المنظومة، و**معنى المعنى** هو ما يحصل من تعبير عن غرض المتكلم بدلالة معاني الألفاظ الوضعية المنظومة من معان أخرى يستدلّ عليها عقليا[6].

ونجد **فخر الدّين الرّازي** (606هـ) يعبر عنهما تعبيرا منطقيا، فيسمّي المعنى **(دلالة وضعية)**، ويسمّي معنى المعنى **(دلالة عقلية)**، ويعرّف الأولى بأنّها: دلالة الألفاظ على المعاني التي هي موضوعة بإزائها، كدلالة الحجر والجدار و السماء و الأرض على مسمياتها، و يعرف الثانية بأنها: إمّا أن تدلّ على ما يكون داخلا في مفهوم اللفظ، كدلالة لفظ البيت على السقف الذي هو جزء من البيت، و إمّا أن تدلّ على ما يكون خارجا عن مفهوم اللفظ، كدلالة لفظ السقف على الحائط.[7]

أما **التفتازاني**(791هـ) فيسمّي المعنى **المعنى الأوّل** ويعرّفه بأنّه الذي يدلّ بلفظه على معناه اللغوي، و يسمّي معنى المعنى **المعاني الثواني** و يعرفها بأنّها المعنى المقصود[8].

ويشرح **السّيد الجرجاني**(816هـ) كلام التفتازاني فيقول:«يريد بالمعنى الأوّل **مدلولات التراكيب**، وبالمعنى الثاني **الأغراض التي يصاغ لها الكلام**، إذا قلنا : هو أسد في صورة إنسان، فالمعنى الأوّل هو مفهوم هذا الكلام، و المعنى الثاني أنّه شجاع... فالمعنى الثّاني هو الذي يراد إيراده في الطرق المختلفة، والمفهوم من الطرق هو المعنى الأول»[9].

وهذا الرأي للتفتازاني "لايخرج عن الاتّجاه العام للبلاغيين المتأخرين في تأويل المعنى ومعنى المعنى، أو المعنى الأول والمعنى الثاني، على ما استقرّ الاصطلاح عندهم".[10]

كما نجد عند بعض المعاصرين تعبيرات أخرى عن هذه الفكرة الجرجانية، فعبّر عنها **حمّادي صمّود** بـ**(المدلول الأوّل)** و**(المدلول الثاني)**[11]،وعبّر عنها **عزالدين اسماعيل** أحيانا بـ**(المعاني**

---

[5]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص264.

[6]- ينظر، شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 30.

[7]- ينظر، فخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح: نصر الله أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1،2004، ص30.

[8]- ينظر، سعد الدين التفتازاني: كتاب المطول، منشورات مكتبة الداوري، قم إيران، دط، دت، ص29.

[9]- السيد الشريف الجرجاني: حاشية السيد على المطول، ضمن كتاب المطول، منشورات مكتبة الداوري، قم إيران، دط،دت،ص29.

[10] -شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي: ص 43.

[11]- ينظر، حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة التونسيّة، تونس، دط، 1981، ص 412.

المباشرة) و**(الدلالات غير المباشرة)**، وأحيانا بـ**(المعاني الأوائل)** و**(المعاني الثواني)**،[12] وعبّر عنها **عبد الله الغذّامي** بـ**(المعنى اللغوي)** و**(الدلالة النصوصيّة)**[13].

فيتحصّل لدينا عدّة مصطلحات لمفهوم معنى المعنى، وهي:

- المعاني الثواني.
- أغراض الكلام.
- المدلول الثاني.
- الدلالات غير المباشرة.
- الدلالة النصوصية.

فهذه المصطلحات و إن اختلفت في التّعبير عن مفهوم **معنى المعنى** إلاّ أنّها كلّها تتّفق في "أنّ معنى المعنى هو تعقّد شبكة من العلاقات المتبادلة بين عدد من العناصر اللغويّة و غير اللغويّة، وأنّ تحقّقه -من ثمّ- فضلا عن إدراكه، يقتضي تآزر الأدوار التي تؤدّيها هذه العناصر من أجل أن تلتقي جميعا في ذلك الموقع المركزي منها"[14].فيلزم لتحقّق "معنى المعنى" وإدراكه توفّر جملة تلك العناصر مجتمعة.

1 . 2 . عناصر "معنى المعنى":

1 .المتكلّم: وهو الممارس لفعل الكلام، ويَقصد به معنى، كما أنّ هناك رسالةً يريد أن ينقلها إلى المخاطَب.

2 .المخاطَب: وهو الممارس لفعل الفهم، والذي يستقبل الكلام ليستخلص لنفسه منه المعنى المقصود.

3 .الكلام: وهو نوعان: كلام يفهم معناه من الصيغة الكلامية المباشرة، وكلام يقع معناه داخل الصيغة الكلامية من جهة، وخارجها من جهة أخرى.

4 .الواقع الخارجي: ويشمل شيئين :1-المرجع الذي يتعلق به معنى الكلام في مستواه الأول. 2-الإطار الاجتماعي أو الحضاري الذي يتعلق به معنى الكلام في مستواه الثاني.

5 .سياق الكلام: ويشمل سياقين: 1-سياق لنصّ الكلام، تتجاوز فيه العناصر الدالة. 2-سياق خارج نصّ الكلام، وهو سياق الموقف الذي ورد فيه الكلام[15].

هذه هي عناصر **معنى المعنى**، ولكلّ عنصر منها دور في تقريره و إدراكه، حتّ إنّ غياب واحد منها من شأنه أن يؤثر على العمليّة كلِّها. فنستخلص ممّا سبق الآتي:

معنى المعنى = عناصر لغوية + عناصر غير لغوية.

---

[12]- ينظر، عزالدين اسماعيل: قراءة في "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة فصول، م7/ع 3و 4 مصر، سبتمبر 1987، ص 39.

[13]- ينظر، عبد الله الغدامي: المشاكلة و الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1994، ص73، 74.

[14]- عز الدين اسماعيل: قراءة في "معنى المعنى" عند عبد القاهر، ص 40.

[15]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1 . 3 . أسس "معنى المعنى":

بنى عبد القاهر الجرجاني "معنى المعنى" – في رأينا – على أساسين اثنين هما :

الأول: المعاني أساس الكلام

وهذا الأساس يحكم تفكير عبد القاهر اللغوي كلّه، وهو أساس من الأسس التي بنى عليها عبد القاهر نظريته في "النظم"، و الأمر نفسه نجده في نظريته في "معنى المعنى"، بل إنّ منطلقه في هذه النظرية هو البحث في تلك المعاني أساسا، وكيف تنشأ أو كيف تفهم.

يقول عبد القاهر:« فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، ثمّ اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني و الأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض».[16]

الثاني: التزايد في المعاني لا في الألفاظ

يعتبر هذا الأساس جوهر نظرية معنى المعنى، بل إنّ عبد القاهر قد جعل كتاب **(الدّلائل)** في الرّدّ على مقولة **القاضي عبد الجبار** (ت: 415هـ) (إن المعاني لا تتزايد، وإنما تتزايد الألفاظ)،[17]حيث يرى عبد القاهر أنّ هذه المقولة لايصحّ معناها إلاّ إذا حمل "تزايد الألفاظ" على المزايا التي تحدث من توخّي معاني النحو و أحكامه؛ لأنّ التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسان محال[18].

أمّا الزيادة في المعاني فهي الأصل عند عبد القاهر، وهي لا تتزايد "حتّى يكون هناك اتّساع ومجاز، وحتّى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له، ولكن يشار بمعانيها إلى معان أخر".[19] ويمثّل هذا الأمر أوّل مظهر من مظاهر انفصال الجرجاني عمّن سبقوه؛ حيث ربط المجاز بمعنى اللفظ لا باللفظ، ورفض فكرة النّقل مقياسا للتّفسير.[20]

فالزيادة في المعاني تكون إمّا بالاتّساع و إمّا بالمجاز، ويقصد عبد القاهر بالاتّساع والمجاز:

1 ."اللّطائف المعنوية التي أوجبت الوجوه و الفروق بين التراكيب من تعريف و تنكير وتوكيد وتأسيس، وتقديم وتأخير، وحذف وذكر، وفصل ووصل".[21]

2 . التشبيه و الاستعارة و أنواع المجازات.

3-الكناية.

1 . 4 ."معنى المعنى" بين علم البيان و علم المعاني:

---

[16]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 87.

[17]- ينظر، مقدمة محود شاكر لكتاب "دلائل الإعجاز"، ص (ب – د)

[18]- ينظر، دلائل الإعجاز: ص 395.

[19]- المصدر نفسه: ص 265.

[20]- ينظر، التفكير البلاغي عند العرب، ص 411.

[21]-شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 51.

اختلفت نظرة الباحثين لموقعية "معنى المعنى" بين علم البيان وعلم المعاني، وهذا الاختلاف ناجم عن اختلاف القراءة لكلام عبد القاهر الجرجاني؛ فبينما توقف البعض عند منطوقه، خاض آخرون في تأويله، فظهر رأيان:

الرأي الأول: "معنى المعنى" مفهوم بياني.

وهذا الرّأي هو رأي أغلبية الدارسين، الذين يقفون عند منطوق نصّ الجرجاني الذي يقول فيه: «... وضرب آخر أنت لاتصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض **ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل»**[22]. فنصّ عبد القاهر واضح هنا أن موضوعات "معنى المعنى" هي موضوعات علم البيان من تشبيه واستعارة و كناية. وممن قال بهذا الرأي: **أحمد مطلوب**[23]، **وإحسان عباس**[24]، **وعزالدين اسماعيل**[25]وغيرهم.

الرأي الثاني: "معنى المعنى"مفهوم بلاغي دلالي.

وهذا الرأي هو رأي بعض الدارسين الذين انطلقوا من نظرة تأويليّة لكلام عبد القاهر مستندة إلى أمور منها:

1 ."أن الجرجاني نفسه قد وسّع مجال اشتغال ثنائية(المعنى) و(معنى المعنى) ليحلّل بها ظواهر من المتّفق عليه عنده وبعده على أنها ظواهر معنوية، وهو ما يعني أنّه كان واعيا إجرائيا بأنّ(معنى المعنى) قابل للتعميم، وأنّ أساس العمليات البلاغية المختلفة استدلالي"[26].

2 ."يقبل تقسيم الجرجاني لضربي الكلام صورا أخرى من الفهم، كما يقبل أن نولّد منه مفاهيم عديدة لتفسير الظواهر البلاغية تفسيرا يخضع لمنوال موحّد"[27].

3 .لا معنى لمقولة البلاغيين المتّفق عليها بينهم (أن البلاغة كثرة المعنى مع قلة اللفظ) إن لم نقرّ بتولّد المعنى من المعنى.[28]

وممّن أخذ بهذا الرأي الموسِّع لمفهوم "معنى المعنى": **حمادي صمود** [29]، **وشكري المبخوت**[30]، **وعبد الله الغذامي**[31]، **ونور الهدى باديس**[32]، وغيرهم.

---

[22]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 262.

[23]- ينظر، أحمد مطلوب: عبد القاهر الجرجاني: بلاغته ونقده، ص 109.

[24]- ينظر، إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي، دار الثقافة، بيروت، لبنان ،ط4، 1983، ص 429.

[25]- ينظر، عزالدين اسماعيل: قراءة في "معنى المعنى" عند عبد القاهر الجرجاني ن ص 38.

[26]-شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 57،58.

[27]- المرجع نفسه: ص41.

[28]- ينظر، حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص414،415.

[29]- ينظر، المرجع نفسه، ص414.

[30]- ينظر، الاستدلال البلاغي، ص 49.

[31]- ينظر، المشاكلة الاختلاف، ص 74.

ونحن في بحثنا هذا، نميل إلى الأخذ بالرأي الثاني الموسِّع لمفهوم "معنى المعنى"، وذلك لأمور:

1 . أنّ هذا الرأي يتوافق مع تطبيقات عبد القاهر الكثيرة لفكرة "معنى المعنى" على أبواب بلاغية تتجاوز البيان.

2 . نصّ الجرجاني على أنّ "معنى المعنى" يخصّ الاستعارة و الكناية والتمثيل ليس فيه ما يقصره على تلك الأمور الثلاثة؛ بل إنّ ما نرجّحه أنّه ذكرها على سبيل المثال لا الحصر لوضوح "معنى المعنى" فيها.

3 . أنّ هذا الرّأي يتوافق مع الدرس اللّساني الحديث، والتداولي منه خاصة.

2 . معنى المعنى والاستلزام الحواري:

الاستلزام الحواري من المفاهيم التداولية التي تقترب من مفهوم معنى المعنى، بل إنّ هذا التقارب يكاد يكون تطابقا تامّا، وسنعرف هذا الأمر بوضوح، لكننا قبل ذلك سنعرّف بمفهوم الاستلزام الحواري.

2 . 1 . الاستلزام الحواري:

هو ترجمة للمصطلح الأجنبي (L`Implication conversationnelle)، وقد ترجم بمصطلحات أخرى: **الاقتضاء التخاطبي**[33]، **والاستلزام التخاطبي**[34]، **والاستلزام المحادثي**.[35]هذا المصطلح الذي وضعه الفيلسوف الأمريكي **بول غرايس** (P. Grice)، وانطلق في وضعه من التمييز بين قوتين إنجازيتين: القوة الإنجازية الحرفية، و القوة الإنجازية المستلزمة. أمّا الأولى فهي القوّة المدركة مقاليا، والتي يُدلّ عليها بصيغة الفعل اللغوي، فهي تحمل معان صريحة تدلّ عليها صيغة الجملة ذاتها، وتشمل مايلي:

أ .**المحتوى القضوي:** وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

ب .**القوة الإنجازية الحرفية:** وهي القوة الدلالية المؤشر لها بأدوات تصبغ الجملة بصبغة أسلوبية ما:كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتوكيد، والنداء، والإثبات، والنفي...أما الثانية فهي القوة الإنجازية المدركة مقاميا، والتي تستلزمها الجملة في سياقات مقاميّة معينة، فهي تحمل معان ضمنية لا تدلّ عليها صيغة الجملة بالضّرورة، ولكن للسياق دخْلٌ في تحديدها والتوجيه إليها، وتشمل مايلي:

---

[32]-ينظر،نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2008، ص64.

[33]- ينظر،عادل فاخوري:الاقتضاء في التداول اللساني،مجلة عالم الفكر،م20/ع3،الكويت،1989،ص148.

[34]- ينظر،طه عبد الرحمن،اللسان والميزان أو الكوثر العقلي،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، ط1، 1998، ص97، وأحمد المتوكل: الاستلزام التخاطبي.

[35]- ينظر،مسعود صحراوي:التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت،ط1،2005 ،ص33.

أ .**المعاني العرفية:** وهي الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطا أصيلا، وتلازم الجملة ملازمة في مقام معين.

ب .**المعاني الحوارية:** وهي التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة[36].

2 . 1 . 1 . قواعد التخاطب:

إذا كان "غرايس" قد انطلق في إنشاء مفهوم "الاستلزام الحواريّ"من التميز بين قوّتين إنجازيّتين، فإنّ تلك القوّة الإنجازيّة لفعل خطابيّ ما يؤشر إلى الخصائص المعجمية والصوريّة لذلك الفعل الخطابيّ الذي تحدّد استعماله علاقيا لتحقيق قصد تواصليّ ما[37]، وهذا القصد التواصليّ هو الممارسة اللغوية التي هي-بحسب غرايس- نشاط عقلانيّ يهدف إلى التّعاون ما بين متخاطبين، لذلك لابدّ من افتراض توجهات أو قواعد تحكم السلوك التخاطبي وتجعله فعّالا وناجحا، هذه القواعد تنطلق من مبدأ شامل هو"مبدأ التعاون".[38]

مبدأ التعاون: وصيغته:(ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض). فهو مبدأ يوجب التعاون بين المتخاطبين على تحقيق الهدف المرسوم من الحديث الذي دخلا فيه، والذي قد يكون محدّدا قبل الكلام أو أثناءه.[39]وتتفرّع عن ذلك المبدأ أربع قواعد هي:[40]

قاعدة الكمية(القدْر): وهي تخصّ كميّة المعلومات التّي يجب توفيرها، وتتفرّع إلى مقولتين: أ . لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته. ب . لاتجعل إفادتك تتعدّى القدر المطلوب.

قاعدة الكيفية(الكيف): وتتعلق بالقاعدة العامة (حاول أن تكون مشاركتك صادقة)، وتتفرّع إلى مقولتين: أ . لاتقل ما تعلم كذبه. ب . لا تقل ما ليست لك عليه بينة.

قاعدة الإضافة (الملاءمة): وهي تختصّ بعلاقة الخبر بمقتضى الحال، ومقولتها.- ليناسب مقالك مقامك، أو اجعل مشاركتك ملائمة.

قاعدة الجهة: وهي لاتهتمّ بالمقول، بل بكيفيّة القول، وتتفرّع إلى أربع مقولات هي: أ . لتحترز من الالتباس. ب . لتحترز من الإجمال. ج . لتتكلّم بإيجاز. د . لترتّب كلامك.

هذه القواعد الأربعة ترسم للمتخاطبين طريقة التخاطب، وتضبط جريانها، ومن دون هذه القواعد يستحيل التواصل بين الناس، ولايعني هذا أن يتّبعوا القواعد المذكورة حرفيّا في كلّ الأحوال والأوقات، بل إنّ المقصود أنّ تلك القواعد هي معيار التّخاطب، فإمّا أن يتبعوها فينتج عن

---

[36]- ينظر، المرجع نفسه،ص34،35، والعياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، الجزائر،ط1،2011،ص96،97.

[37]- ينظر، أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية:ص 56.

[38]- ينظر، عادل فاخوري: الاقتضاء في التداول اللساني، ص146.

[39]- ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان والميزان،ص238.

[40]- ينظر، عادل فاخوري: الاقتضاء في التداول اللساني:ص147، وطه عبد الرحمن: اللسان والميزان، ص 238،239، ومسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب:ص33،34.

ذلك **(الاقتضاء المتعارف)** أو(النّموذجي)، أو أن يُخِلُّوا بها فينتج عن ذلك عن ذلك **(الاقتضاء التّخاطبي الحاصل عن خرق القواعد)**.[41]

2 . 1 . 2 . أنواع الاستلزام الحواري:[42]

يمكن أن نقسّم "الاستلزام الحواري" باعتبارين: باعتبار قواعد التخاطب، وباعتبار سياق التّخاطب.

أ . باعتبار قواعد التخاطب: وينقسم "الاستلزام الحواري"بهذا الاعتبار إلى قسمين:

- **الاستلزام الحواري النموذجي:** وهو الذي يراعي فيه المتكلّم القواعد والحكم بشكل صريح إلى حدّ ما، تاركا للمخاطَب مهمّة توسيع وتطهير ما قيل باللّجوء إلى استدلالات مباشرة انطلاقا من مراعاة المتكلّم للقواعد.

- **الاستلزام الحواري الخارق للقواعد:** وهو الذي يخلّ فيه المتكلّم، عن قصد وعلانية، بحِكَم التّخاطب وقواعده، تاركا للمخاطَب تقدير مبدإ التَّعاون، حتَّى يتوصّل عبر استدلالات متتابعة إلى المقتضى الذي يقصد المتكلم إبلاغه.

ب . باعتبار سياق التخاطب: وينقسم "الاستلزام الحواري" بهذا الاعتبار إلى قسمين أيضا:

- **الاستلزام الحواريّ العامّ:** وهو الذي يحصل دون أن يوجد بالضّرورة سياق حاليّ معيّن، "أو يكون مقاما عاديا لا يتفرد بأسباب خارجيّة معيّنة".[43]

- **الاستلزام الحواري الخاص:** وهو الذي يتطلب وجود سياق حالي معين، وفيه"يكون مقام الكلام مقاما خاصا يستدعي اعتبارات خارجية لايشاركه فيها غيره".[44]

2 . 2 . الاستلزام الحواري في التراث العربي:

أكّد معظم الباحثين المعاصرين أنّ ظاهرة الاستلزام الحواري ظاهرة تمّ الانتباه إليها في الفكر اللغويّ العربيّ القديم، خاصّة في علمي البلاغة و الأصول، إلا أنّ ذلك الفكر تناولها تناولا مشتتا، كما أنّه اصطلح عليها بمصطلحات متعدّدة؛ من ذلك:"الأغراض التي تؤدّيها الأساليب"، و"دلالة المفهوم"، و"المعنى المقامي"، و"المعنى الفرعي".[45]

وقد حاول بعض أولئك الباحثين التأصيل لقواعد خطاب عربية على قواعد "غرايس" المنبثقة عن مبدإ التعاون، ونرصد من تلك المحاولات ثلاثا منها، هي: **محاولة أحمد المتوكل، ومحاولة طه عبد الرحمن ، ومحاولة محمد الشاوش**.

2 . 2 . 1 . محاولة أحمد المتوكل:

---

[41]- ينظر، عادل فاخوري: الاقتضاء في التداول اللساني، ص147.

[42]- ينظر، المرجع السابق: ص 162،152،148.

[43]- طه عبد الرحمن: اللسان و الميزان ،ص97.

[44]- المرجع نفسه:ص97.

[45]- ينظر، العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التداول اللساني،ص25.

أبرز **المتوكل** محاولته في كتاب **(اللّسانيات الوظيفية)**[46]، وفي مقال بعنوان **(الاستلزام التّخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليّات الحديثة)**[47]، وقد كانت محاولته بلاغيّة خالصة اعتمد فيها على عَلم من أعلام البلاغة العربية، وهو **أبو يعقوب السكاكي** (626ه)؛ حيث يرى الآتي:

- يرى أنّ السّكاكي يميّز بين شيئين:

1-**الأغراض الأصلية:** وهي اللاصقة بالصيغ الجملية. وهي خمسة أغراض: الاستفهام، والتمني، و النداء، والأمر، والنهي.

2- **الأغراض الفرعية:** وهي التي عليها الصيغ في طبقات مقاميّة معيّنة، وهي كثيرة، منها: الإنكار والتوبيخ، والزجر والتهديد وغيرها.

- القاعدة التي تحكمها هي قاعدة [الطلب]ومفادها: طلب الشيء غير حاصل وقت الطلب. وتتفرع إلى قسمين:

1 . المطلوب ممكن الحصول في الذهن أو في الخارج.

2 . المطلوب غير ممكن الحصول في الذهن أو في الخارج.

- الإخلال بهاته القاعدة يؤدّي إلى امتناع المعنى الأصليّ و الانتقال إلى المعنى الفرعي، وهو ما يسمّيه "المتوكّل" **مبدأ الخرق**، وهو المبدأ الذي يؤدّي إلى المعنى المستلزم.

- حين نوازن بين تحليل "السكاكي" وتحليل "غرايس" على مستوى المبدإ العامّ "مبدأ الخرق" نستخلص أن اقتراحات "السكاكي" تمتاز بدقّتها وبقدرتها التنبؤيّة، ولهذا ينبغي طرْحها بديلا للتّحليلات الحديثة المقترحة.

2 . 2 . 2 .محاولة طه عبد الرحمن:

وتظهر محاولة طه عبد الرحمن في كتابه **(اللسان والميزان أو التكوثر العقلي)**[48]، وقد كانت محاولته أخلاقيّة، اعتمد فيها على عالمين من علماء التزكية في التراث الإسلامي، هما: **الماوردي** (450ه)، **وأبوحامد الغزالي**(505ه)، وسمّى المبدأ الذي استخلصه منهما "مبدأ التصديق".

- **مبدأ التصديق:** مفاده: لاتقل لغيرك قولا لايصدقه فعلك.

ويتفرع عنه نوعان من القواعد:

1 . قواعد تبليغية: ونجدها مجتمعة ومتفرقة عند **الماوردي** في كتابه **أدب الدنيا والدين:**

أ . ينبغي للكلام أن يكون لداع يدعو إليه، إمّا في اجتلاب نفع أودفع ضرر.

ب . ينبغي أن يأتي المتكلّم به في موضعه، ويتوخّى به إصابة فرصته.

ج . ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر حاجته.

د . يجب أن يتخير اللفظ الذي به يتكلم.

2 . قواعد تهذيبية: وهي مستقراة من التراث العربي؛ من ذلك **إحياء علوم الدين للغزالي:**

---

[46]- ينظر،أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية،ص39،47.

[47]- ينظر،أحمد المتوكل:الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربيةوالتداوليات الحديثة،ص296 - 304.

[48]- ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص249،253.

أ . قاعدة القصد: لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير.

ب . قاعدة الصدق: لتكن صادقا فيما تنقله إلى غيرك.

ج . قاعدة الإخلاص: لتكن في تودك للغير متجردا عن أغراضك.

- ويرى **طه** أنّ مبدأ التصديق هو أفضل المبادئ وأكملها جميعا، ولاعجب أن يكون هو الأصل الذي تقرّر في الممارسة التراثية العربية الإسلامية؛ إذ معاناتها للتخاطب كانت أصدق حالا وأفسح مجالا.

2 . 2 . 3 .محاولة محمد الشاوش:

أورد **الشاوش** هذه المحاولة في كتابه **(أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية)**[49]، وقد كانت محاولته نحويّة، اعتمد فيها على أعلام النحو، مثل: سيبويه (180ه)، وأبو العباس المبرد(285ه)، وغيرهما. وقسّم القواعد التخاطبيّة المستخلصة إلى ثلاثة أقسام: 1- قواعد التخاطب باعتبار المتخاطبيْن.2- قواعد التخاطب باعتبار الكلام المخاطب به. 3- قواعد التخاطب باعتبار الاستقامة و الإحالة و الخطإ في الكلام.

1 . قواعد التخاطب باعتبار المتخاطبيْن:

أ . امتناع الجمع بين مخاطبيْن في الخطاب الواحد.

ب . وجوب كون المخاطَب مما يصح توجيه الخطاب إليه.

ج . قد يقوم التخاطب على الخذلان.

2 . قواعد التخاطب باعتبار المخاطب به:

أ . في مستوى الجملة: اللاحق لابد أن يزيد على السابق فائدة.

ب . في مستوى نص الخطاب: الجملة اللاحقة لابد أن تزيد على الجملة السابقة فائدة.

ج . التجدد المعتد به هو تجدد المعنى و الفائدة و القصد دون تجدد اللفظ.

3 . قواعد التخاطب باعتبار الاستقامة و الإحالة و الخطإ في الكلام:

أ . المحال و الإحالة في الكلام.

ب . المحال والإحالة بين الجمل.

2 . 3 . الاستلزام الحواري عند عبد القاهر الجرجاني:

يظهر بوضوح تامّ التقارب الشديد بين مفهوم "الاستلزام الحواري" و"معنى المعنى" عند كلّ من"غرايس" و"الجرجاني"، فلو أخذنا تعريفهما لوجدناهما متطابقين؛ فالقوّة الإنجازية المستلزمة- كما سبق تعريفها- هي(القوة الإنجازية المدركة مقاميا، والتي تستلزمها الجملة في سياقات مقامية معينة)، ومعنى المعنى -كما يعرّفه الجرجاني- (هو أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر)، فكلام الجرجاني وإن كان موجَّها إلى المرسل إليه عند تأويله الخطاب إلا أنّه يقتضي أنّ المرسل يسلك ذلك السبيل الاستدلالي في إنتاج خطابه.[50]

---

[49]- ينظر، محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص946،937.

[50]- ينظر،عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص 177.

الاستلزام الغرايسي والاستدلال الجرجاني:

إذا أخذنا كلمتي "الاستلزام" و"الاستدلال" فلا نجد فارقا بينهما إلا من حيث إنّ الأوّل يدلّ بمضمونه على معنى **الاقتضاء**، والثاني يدل بصيغته على معنى **الطلب**، والاقتضاء أقوى من الطلب، فكلّ اقتضاء طلب، وليس كل طلب اقتضاء، كما أنّ الثاني استعمل في معنى (حاصل استنتاج)، بينما الأوّل لم يستعمل في هذا المعنى.[51]

أ . الاستدلال الجرجاني:

يفرّق الجرجاني في "معنى المعنى" بين شيئين هما:1- غرض المتكلم .2- دلالة التركيب، وهذا التفريق يقتضي الفصل بين عمليتين هما:1- الإخبار عن المعنى، ويكون ببناء الدّليل عند تكوين الدلالة. 2-الاستدلال على المعنى المقصود، وذلك بتأويل الدلالة.

فالعمليّة الأولى تكون بنصب الدليل و الشاهد على المعنى المدلول عليه، فيكون "المدلول" هو المعنى المقصود الذي يمثّل غرض المتكلّم، و"الدليل" هو المعنى المنطوق به. وتعتمد هذه العملية على ما يلحظه المتكلّم من ملازمة بين المعنيين تجعله يقدِّم الظّاهر من الملازمة ويضمن الخفيّ منها.

أما العمليّة الثانية فتقوم على عملية عكسية، يكون الدليل المنصوب منطلقَها، والوصول إلى الغرض المقصود هدفَها[52]، وهذه العملية هي"الاستدلال" عند عبد القاهر، والتي عبّر عنها بقوله:« ...ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانيا هو غرضك»[53].

فالاستدلال هو عملية تأويلية تنطلق من الدليل للوصول إلى المدلول، وذلك على أساس ملاحظة تلازم بينهما، وذلك التلازم إمّا أن يعود إلى العرف و المعرفة السابقة كمعرفة التلازم بين كثرة الرماد والكرم، وإمّا على دلالة الحال وقرائن المقام كغياب السبع من مقام القول مع التلازم العرفي اللغوي بين الشجاعة والأسدية.[54]

ب . الاستلزام الغرايسي:

يقسّم "غرايس" الحمولة الدلالية للعبارة اللغوية إلى معان صريحة، ومعان ضمنية، تشمل المعاني الصريحة شيئين: 1- المحتوى القضوي. 2- القوة الإنجازية الحرفية.

أما المعاني الضمنية فتقسم إلى قسمين: 1- معان عرفية. 2- معان حوارية أوسياقية. والمعاني العرفية هي المعاني المرتبطة بالجملة، والتي لاتتغير بتغير السياقات، وتشمل معنيين: 1- المعنى المقتضى. 2- والمعنى المستلزم منطقيا.

أما المعاني السياقية فهي المعاني التي تتولد طبقا للسياقات، وتشمل نوعين من المعاني: 1- الاستلزامات الحوارية العامة، والاستلزامات الحوارية الخاصة[55].

---

[51]- ينظر، طه عبد الرحمن : اللسان والميزان،ص89.

[52]- ينظر، شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 33.

[53]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص262.

[54]- ينظر، شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، ص 33.

[55]- ينظر، أحمد المتوكل: اللسانيّات الوظيفية، ص 28.

فالاستلزام هو عملية تنطلق من الدليل أيضا للوصل إلى المدلول، إما على أساس رصد المعنى المقتضى من الدليل أو المستلزم عنه منطقيا(المعنى العرفي)، أو على أساس ملاحظة علاقة تلازم مابين الدليل والمدلول، عامة أو خاصة(المعنى السياقي).

ج . العلاقة بينهما:

يظهر لنا مما سبق أن الاستدلال الجرجاني هو نفسه الاستلزام الغرايسي؛ فإذا تأملنا"الاستدلال"وجدناه يعمل أصلا على رصد الاستلزمات بين المعاني الأوائل والمعاني الثواني، فهو من هذه الناحية"استلزام". كما أننا نجد أن"الاستلزام"يعتمد أصلا على"الاستدلال"في رصد المعاني العرفية والمعاني السياقية، فهو من هذه الناحية"استدلال".

2 . 3 . 2 . قواعد التخاطب عند الجرجاني:

رأينا -فيما سبق- أنّ قواعد التخاطب المنبثقة من مبدإ التعاون عند **غرايس** تمثل محور"الاستلزام الحواري"، فبهما يعرف الكلام كونه مباشرا أو غير مباشر.

وإذا ذهبنا إلى الجرجاني وجدناه أيضا يضع قواعد مهمة للتخاطب، تكون من محور معرفة الكلام المباشر الذي ينتج "المعنى"، والكلام غير المباشر الذي ينتج "معنى المعنى".

وحينما نتحدّث عن قواعد للتخاطب عند الجرجاني لا نقصد بحال أنّها قواعد موضوعة وضعا محدّدا، وإنما هي قواعد مبثوثة في"دلائل الإعجاز"، وسنحاول تحديدها، كما أنّنا لا نقصد أنّ هذه القواعد خاصّة بعبد القاهر، وإنما هي قواعد عامة في التراث اللغويّ العربي عامة.

وإذا تأملنا كلام عبد القاهر في"الدلائل" وجدناه يجعل للتخاطب مبدأ عامّا تنبثق عنه مجموعة من القواعد، هذا المبدأ هو **"توخي معاني النحو"**، والقواعد المنبثقة عنه هي:

1- قاعدة الإسناد:[56] ومفادها: **لا يكون كلام من جزء واحد**، وأنه لابد من مسند ومسند إليه.وهذا الإسناد له ثلاثة أقسام هي: اسم واسم، اسم وفعل، اسم وفعل وحرف.

2- قاعدة الإفادة: ومفادها: **لا كلام دون حصول فائدة**.[57] وتكون هذه الإفادة بأمور هي: أ- القصد: أي القصد إلى إعلام السامع شيئا لا يعلمه.[58] ب- مطابقة المعاني والأغراض؛ أي مطابقة الكلام لمعنى أو غرض المراد.[59]فلنتأمّل المثالين الآتيين:

أ . قول القائل: زيد. في جواب: من جاء؟

ب . زيد أسد.

في هذين المثالين نجد أن الكلام قد خالف قواعد التخاطب، فالمثال (1) خالف **قاعدة الإسناد** وجاء من جزء واحد هو زيد، والمثال (2) خالف **قاعدة الإفادة**؛ فالسامع يعلم أنّ زيدا إنسان وليس أسدا، لكنّ السامع للكلامين السابقين يُقدِّر أنّ المتكلم في كلامه لا يمكن أن يخالف

---

[56]- ينظر، المدخل لدلائل الإعجاز: ص 4،ص7.

[57]- ينظر،محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب: ص923.

[58]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص412.

[59]- ينظر،حسن طبل: علم المعاني في الموروث البلاغين مكتبة الإيمان، المنصورة مصر،ط2، 2004، ص34، 35.

قواعد التخاطب، فيلجأ إلى عملية الاستدلال ليقوم بتأويل الكلامين السابقين؛ فيُقدِّر في المثال (1) أنّ مقصود المتكلم هو"جاء زيد" فيُقدِّر للكلام "فعلا" حتّى يستقيم مع قاعدة الإسناد.

ويقدِّر في المثال (2) أنّ مقصود المتكلّم هو:"زيد يشبه الأسد في شجاعته"، فيقدِّر"التشبيه" حتّى يستقيم الكلام مع قاعدة الإفادة.

فيتبين أنّ عبد القاهر قد جعل من مبدإ **"توخّي معاني النحو"** والقاعدتين المنبثقتين عنه معيارا لقياس درجة انتقال الكلام من المعنى المباشر إلى المعنى غير المباشر، وإن لم يصرّح بهذا الأمر.

3 . معنى المعنى ومتضمَّنات القول:

تعدّ "متضمنات القول" من أهمّ المفاهيم التداولية التي تهتم بكل ما هو ضمني وخفي في الأقوال والخطابات، وهو ما يقترب من مفهوم "معنى المعنى" الذي يقوم هو أيضا على كثير من المتضمنات الخفية، والتي لا تطفو إلى البنية السطحية في الكلام، وسنعرف ذلك، ولكن قبل ذلك سنعرف مفهوم **"متضمنات القول"** في الدّرس التداولي الحديث.

3 . 1 . مفهوم متضمّنات القول: Les implicites

يمكن أن نعرّف مفهوم متضمّنات القول (Les implicites) بأنّه يشير إلى المحتويات التي لا تشكِّل مبدئيا الموضوع الحقيقي للتلفظ، ولكنّها تستنبط من المحتويات الصريحة له.[60]

ويمثّل هذا المفهوم في التداولية مبدأ إجرائيا في تحليل الخطابات، واستنطاق جوانبها الضمنية والخفية،[61] "ويتمثّل[هذا]العمل التأويلي في أن نبني من الملفوظ تمثيلا دلاليا-تداوليا منسجما وممكنا، وذلك بالتوليف بين المعلومات المستخرجة من الملفوظ مع بعض معطيات السياق، وبفضل قواعد المنطق الطبيعي والقواعد التّحادثية."[62] وتسمى الأولى "المتضمنات"في أنها تمكِّن محلّل الخطاب من الآليات التأويلية التي تجعله يزيل الضّباب عن المحتويات الدلالية والتداولية للخطابات.[63]

3 . 1 . 1 . الافتراضات المسبقة: Presupposition

وتترجم **بالمقتضيات**[64]،كما تترجم **بالإضمارات التداولية**[65]، ويعتبر أوّل من وضع هذا المصطلح المنطقي الألماني **فريغه** (Frege). ويعرّف في الاصطلاح المنطقي واللساني بأنه استدلالات قائمة على بنية العبارات اللغوية نفسها[66]. هذا بالنسبة للمخاطَب، أمّا بالنسبة للمتكلم فإنّ

---

[60]- ينظر، دومنيك مانغونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب:ص 71.

[61]- ينظر، مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب،ص 30.

[62]- باتريك شارودو ودومنيك مانغونو: معجم تحليل الخطاب: ص 297.

[63]- ينظر، المرجع نفسه، ص 298.

[64]- ينظر، المرجع نفسه، ص 454.

[65]- ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان و الميزان، ص 113.

[66]- ينظر، عادل فاخوري: محاضرات في فلسفة اللغة، دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،ط1،2013 ، ص47.

"الافتراضات المسبقة" تمثّل قيودا مسبقة عليه يجب أن يستوفيها، حتّى ينجز فعلا ناجحا من خلال منطوق جملة أو عدة جمل.[67]

3 . 1 . 1 . 1 . خصائص الافتراضات المسبقة:

للافتراضات المسبقة ثلاث خصائص هي[68]:

1 . تناسب حقائق يفترض أن للمرسل إليه علم بها سابقا، وتكون ضربا من الأرضية تنبني عليه المنطوقات، وتضمن اتساق الخطاب في الحين الذي تتعهد فيه المنطوقات بتقدمه.

2 . لا تتأثر بالنفي ولا بالاستفهام: أي أنها تبقى نفسها في الإثبات والنفي والاستفهام.

3 . لا يمكنها مبدئيا أن تبطل، ولا أن تستعمل قاعدة التسلسل.

3 . 1 . 1 . 2 . أنواع الافتراضات المسبقة:

توجد أنواع كثيرة للافتراضات المسبقة بحسب متعلقاتها، نذكر منها:[69]

- **الافتراض المسبق الوجودي:** مفاده أن شخصا أو شيئا معرف باستعمال عبارة اسمية، موجود.
- **الافتراض المسبق الواقعي:** وهو افتراض أنّ المعلومة الواردة بعد كلمات معينة، مثل:"يعرف"،و"يأسف"، صحيحة.
- **الافتراض المسبق المعجمي:** وهو افتراض أنّ المتكلّم، عبر استعمال كلمة واحدة قادر على التصرف، وكأنه فهم معنى كلمة أخرى.
- **الافتراض المسبق البنيوي:** وهو افتراض أنّ جزءا من البنية تتضمّن معلومة تعامل على أنّها معروفة مسبقا.
- **الافتراض المسبق غير الواقعي:** افتراض أنّ معلومة محدّدة، غير مصرّح بها، ليست صحيحة.

3 . 1 . 2 . الأقوال المضمرة: Les Sous-entendus

وتترجم بـ "المفهوم"[70]، و"الأقوال المضمرة" هي نوع من أنواع متضمّنات الخطاب، تعرفها **أوريكيوني** (C.K.Orecchioni) بقولها:«القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث»[71] ، فتكون "المضمرات" هي ما يقال زائدا على الملفوظ بمجرد قولنا الملفوظ، وهي التي تشتغل على الأعمال غير المباشرة، كما أنّها لا تحلّل إلاّ بالاستناد إلى معطيات الخلفية المعرفية.[72]

---

[67]- ينظر، تسيسلاف واورزنياك، مدخل إلى علم النص، تر:سعيد بحيري، مؤسسة المختار،القاهرة،ط1، 2003، ص22.

[68]- ينظر، شارودو ومانغونو: معجم تحليل الخطاب ،ص 455.

[69]- ينظر: جورج يول: التداوليّة، ص 187 – 198.

[70]- ينظر، عبد الله صولة: الحجاج في القرآن، دار الفارابي، بيروت لبنان، ط2، 2007، ص 264.

[71]- نقلا، عن مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 32 .

[72]-ينظر، فيليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط1، 2007، ص165.

وتنطلق فكرة "الأقوال المضمرة" من أنّ الفعل الخطابي يفترض تعاونا من قبل المشاركين فيه، والتبادل الخطابي فضلا عن كونه يخضع لقواعد وقوانين خاصة بالخطاب، فإنّ المتحدّث فيه يلتمس من المستمع معرفة المبادئ الأساسية، وانطلاقا من هذه الفرضية يجعله يستنتج أقولا مضمرة[73].

3 .1 . 2 . 1 . خصائص الأقوال المضمرة:

للأقوال المضمرة ثلاث خصائص هي:[74]

1 . وجوده مرتبط بسياق معين: فهو يستنتج من السياق عن طريق إجراء خطابي ما.

2 . يفك بفضل حساب يجريه المتلفظ المشارك: وذلك عن طريق سلوك خطابي ينطوي على:

الأول: ملاحظة أن الملفوظ المدرك في معناه الحرفي ينتهك أحد معايير التواصل، **ثانيا:** الإجابة عن تساؤل:" لماذا يقول المتحدث مايقوله في السياق الحالي؟"[75].

3 . يمكن أن يرفضه المتلفظ ويحتمي وراء المعنى الحقيقي؛ ذلك أنّه لا ذكر له في الملفوظ، بل هو شيء يستدل عليه عن طريق تأويل التلفظ.[76]

3 . 1 . 2 . 1 . أنواع الأقوال المضمرة:

نجد للأقوال المضمرة ثلاثة أنواع هي:[77]

1 . الأقوال المضمرة التي لم يكن في نية المتكلم حمل المخاطب على استنباطها.

2 . الأقوال المضمرة التي كان في نية المتكلم حمل المخاطب على استنباطها.

3 . الأقوال المضمرة التي يجهر فيها المتكلم بنيته في حمل المخاطب على استنباطها.

والنوع الثالث هو الذي يمثل المعنى الدقيق للأقوال المضمرة حيث يوجد خرق واضح لقانون الخطاب.[78]

3 . 1 . 3 . الفرق بين الافتراضات المسبقة والأقوال المضمرة:

يمكن أن نرصد فرقين بارزين بين الافتراضات المسبقة و الأقوال المضمرة هي:

أولا: الافتراض المسبق يظهر في الملفوظ، أما المضمر فلا ذكر له في الملفوظ.[79]

ثانيا: الافتراض المسبق فعل فوري أولي مشتق من غيره، أما الأقوال المضمرة فهو مشتق عن غيره، وقد يكون هذا الغير افتراضات مسبقة.[80]

---

[73]- ينظر، قدور عمران: البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2012، ص 69، 70.

[74]- ينظر، دومينيك مانغونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص 120.

[75]- ينظر، جان سيرفوني: الملفوظية، ص 108، 109.

[76]- ينظر، فيليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان ، ص 164.

[77]- ينظر، دومينيك مانغونو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص 120، 121.

[78]- ينظر، المرجع نفسه، ص 121.

[79]- ينظر، فيليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص164.

[80]- ينظر، جان سيرفوني: الملفوظية، ص109.

3 . 2 . متضمنات القول عند الجرجاني:

يظهر جليا في "الدلائل" اعتماد عبد القاهر على مفهوم "متضمنات القول" في تحليله لكثير من الظواهر البلاغية، بل إنّه يعتمدها أصلا إنشائيا وتأويليا لها، وسيتبين لنا ذلك عندما ندرس ظاهرتي "التقديم والتأخير" في علاقتها مع الافتراضات المسبقة، وظاهرة الحذف في علاقتها مع مفهوم "الأقوال المضمرة".

3 . 2 . 1 . التقديم والتأخير والافتراض المسبق:

يعدّ "التقديم والتأخير"من الظواهر البلاغية التي ينشأ عنها(الافتراض المسبق)، كما أنها تعتمده في تأويل دلالاتها.[81]ويظهر ذلك من جهتين:

1 . جهة المتكلم : فهو يفترض أن المخاطَب على علم مسبقا بدلالات التقديم و التأخير، فإذا قدّم شيئا أو أخّره فهمه منه المخاطب على ذلك الوجه، فيكون أمام قيد تركيبي يجب عليه أن يستوفيه، حتى يكون كلامه ناجحا.

2. **جهة المخاطَب:** يمثل له "التقديم والتأخير"منطلقا مهمّا في فهم دلالات الخطاب، فإذا رأى المتكلّم قد قدّم شيئا أو أخّره، علم أنّه يفترضه عالما بدلالات وسنوضّح هذا من خلال تسليط خصائص الافتراض المسبق على مثال لعبد القاهر في التقديم والتأخير، وهو(أأنت فعلت؟).[82]

- خصيصة افتراض علم المخاطب بها سابقا: فالمتكلم حينما يقول:"أانت فعلت" يفترض أن المخاطب على علم مسبقا بأن فعلا قد وقع، فهو يسأله عن الفاعل.[83]
- خصيصة عدم التأثر بالإثبات و النفي والاستفهام: والمثال الذي معنا هو استفهام، فلو كان في الإثبات(أأنت فعلت) لكان الافتراض المسبق "أنّ فعلا قد وقع"، ولو كان في النفي(ما أنت فعلت) لكان الافتراض المسبق أيضا "أنّ فعلا قد وقع".

- لايمكنها أن تُبطل: وهذا أمر ظاهر في هذا المثال، فهو لا يمكن أن يُبطل بأن يقال لم يكن هناك فعل أصلا؛ فإن أُبطل بطل الخطاب من أصله.

3 . 2 . 2 . الاستعارة و الأقوال المضمرة:

تعدّ "الاستعارة" من الظواهر البلاغية التي يُعتمد في تفسيرها على الأقوال المضمرة، ويظهر ذلك من جهتين أيضا:

1 . الاستعارة تحمل كتلة من المعلومات لا تظهر في الخطاب، بل هي شيء زائد عليه.

2 . أنّ الاستعارة لا يمكن أن تحقق إلا من خلال خصوصيات في السياق الواردة فيه، وجملة من الشروط التي يجب أن تتوفر فيه.

وسيتّضح ذلك حينما نطبق خصائص "الأقوال المضمرة"على مثال عبد القاهر في الاستعارة وهو (رأيت أسدا).

---

[81]- ينظر، عادل فاخوري: محاضرات في فلسفة اللغة، ص59.

[82]- نظر، عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز،ص 113.

[83]- نظر، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

- خصيصة ارتباط "المضمر"بسياق معين: يقول عبد القاهر:« وكذا إذا قيل:"رأيت أسدا"، وذلك الحال على أنه لم يرد السبع، علمت أنه أراد التشبيه، إلا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته».[84]

- السلوك الخطابي الذي يجريه المتلفظ:

أولا: انتهاك أحد معايير التواصل، وواضح في المثال السابق انتهاك معيار الإفادة.

ثانيا: التساؤل: لماذا يقول المتحدث ما يقوله في السياق الحالي؟ و الجواب: أنه أراد التشبيه إلا أنه بالغ فجعل الذي رآه بحيث لا يتميز عن الأسد في شجاعته.

فتعامل عبد القاهر مع ظاهرتي"التقديم والتأخير" و"الاستعارة" البلاغيتين يظهر بوضوح اعتماده على متضمّنات القول في تحليلاته، واقتصارنا على هاتين الظاهرتين دون غيرهما إنّما كان على سبيل المثال فقط، وإلا فسنجده واضحا أيضا في كثير من الظواهر البلاغية الأخرى، كالحذف[85] والكناية [86] وغيرهما.

خاتمة:

نخلص مما سبق إلى أمور:

- أنّ مفهوم معنى المعنى مفهوم أوسع مما يوحي به منطوق عبد القاهر في (الدلائل) على أنّه مفهوم بيانيّ، بل هو مفهوم بلاغيّ عامّ.
- يعتبر مفهوم "معنى المعنى" مفهوما تداوليّا بامتياز، فهو يتقاطع مع كثير من المفاهيم التّداوليّة الحديثة، كالاستلزام الحواري، ومتضمّنات القول.
- يلتقي مفهوم "معنى المعنى" مع مفهوم الاستلزام الحواري في كونه يعتمد على الاستدلال؛ فإذا تأملنا"الاستدلال"وجدناه يعمل أصلا على رصد الاستلزمات بين المعاني الأوائل والمعاني الثواني، فهو من هذه الناحية"استلزام". كما أننا نجد أن"الاستلزام"يعتمد أصلا على"الاستدلال"في رصد المعاني العرفية والمعاني السياقية، فهو من هذه الناحية"استدلال".
- يظهر التلاقي بين "معنى المعنى" و "متضمنات القول" في تحليل عبد القاهر لظاهرتين لغويتين هما التقديم والتأخير والحذف؛ حيث وجدنا أنه في تحليله لظاهرة "التقديم والتأخير" اعتمد مفهوم "الافتراضات المسبقة"، و في تحليله لظاهرة الحذف اعتمد مفهوم "الأقوال المضمرة".

---

[84]- المصدر السابق، ص 262.

[85]- ينظر، صابر الحباشة : مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صفحات للدراسات و النشر، دمشق،ط1،2011، ص91،92، وخليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر،ط2، 2012،ص149.

[86]- ينظر، شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ص33.